



AL- Rafidain
University College

PISSN: (1681-6870); EISSN: (2790-2293)

مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم

Available online at: <https://www.jrucs.iq>

JRUCS

Journal of AL-Rafidain
University College for
Sciences

قياس وتحليل جودة الأرباح ودورها في الأداء المالي - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

د. شذى عبد الحسين جبر

dr.shatha2017@mtu.edu.iq

الكلية التقنية الإدارية- الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق

معلومات البحث	المستخلص
<p>تواريخ البحث تاريخ تقديم البحث: تاريخ قبول البحث: تاريخ رفع البحث على الموقع: 2023/12/31</p>	<p>يهدف البحث الحالي الى دراسة الأثر والعلاقة بين جودة الأرباح ومؤشرات الأداء المالي لبعض المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وشملت العينة خمسة مصارف تجارية للفترة من (2001-2005)، واستخدم نموذج المستحقات غير العادية (الاختيارية) كمقياس لجودة الأرباح وهو مقياس حديث قد طور من قبل Dechow عام 1995، أما مؤشرات الأداء المالية فقد استخدمت نسب الربحية المتمثلة (نسبة العائد على حق الملكية ROE، ونسبة العائد على الاستثمار ROI، وهامش الربح) كمقاييس للأداء المالي، توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات كان اهمها، وجود انخفاض عام في جودة الأرباح خلال فترة البحث لجميع المصارف عينة البحث، وان العلاقة بين جودة الأرباح وبين معدل العائد على حق الملكية كانت عكسية وقوية، فيما كانت طردية مع معدل العائد على الاستثمار وهامش الربح .</p>
<p>الكلمات المفتاحية جودة الأرباح، المستحقات الاختيارية، المستحقات غير العادية، المستحقات الكلية، الاداء المالي.</p> <p>للمراسلة: د. شذى عبد الحسين جبر</p>	
<p>dr.shatha2017@mtu.edu.iq https://doi.org/10.55562/jrucs.v54i1.604</p>	

المقدمة

تعد التقارير المالية مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن جودة المعلومات المحاسبية تعرف بمدى توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية التي عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين (International Accounting Standard Board). لها ولصانعي القرارات، إلا أن الدراسات الحديثة توسعت في دراسة جودة التقارير المالية فلم تعد تقتصر دراسة جودة التقارير المالية فقط على الجوانب الفنية للتقارير المالية والمتمثلة في خصائص المعلومات المحاسبية وإنما ذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث ذهبت إلى دراسة ما تحتويه هذه التقارير من مفردات متعلقة بنتيجة أعمال الشركة والتي يتم بناءً عليها تقييم أداء الشركة، ولاسيما أن من أهم هذه المفردات الأرباح (صافي الدخل)، وجودة الأرباح، وصافي التدفق النقدي التشغيلي والعوائد المتحققة.

وتختلف القرارات التي تبني على معلومات الأرباح تبعاً لاختلاف مستخدمي القوائم المالية، فبينما ينظر المساهمون إلى الأرباح كمقياس لأداء المديرين ومنحهم المكافآت، فإن المقرضين يعتمدون على الأرباح لاتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون المحتملون فإنهم يعتمدون على الأرباح لتقييم استثماراتهم من خلال ما تحتويه الأرباح الحالية من قدرة تنبؤية باستمرارية الأرباح في الفترات المستقبلية، أما المحللون الماليون فيصنفونها في مقدمة المدخلات الأساسية اللازمة لعملية اتخاذ القرارات.

وينبغي التركيز على معرفة نسبة الأرباح من النشاط التشغيلي (الأساسي) للشركة إلى إجمالي الأرباح، وعدم التركيز على الأرباح من المصادر الاستثمارية أو المصادر الاستثنائية غير المتكررة. كما ينبغي للمستثمر معرفة الأسس التي قامت عليها التقديرات والمخصصات المحاسبية ومدى واقعية هذه التقديرات، فالتقارير المالية - كما هو معروف، تستخدم التقديرات والمخصصات على نطاق واسع. وفي ضوء ذلك جاء هذا البحث ليلقي الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالأرباح وهو مفهوم جودة الأرباح وعلاقته ببعض متغيرات الاداء المالي في المصارف العراقية، ولتحقيق ذلك فقد قسم البحث الى اربعة مباحث، يمثل الاول منهجية البحث والمبحث الثاني تناول الجانب النظري للبحث، اما المبحث الثالث فتناول التحليل العملي للبحث، والمبحث الرابع والاخير فقد خصص للاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث.

المبحث الاول: منهجية البحث**اولاً: مشكلة البحث**

مع نشر معظم الشركات المساهمة للقوائم المالية ، فإن من الأمور التي يحسن الحديث عنها بخصوص قراءة أرقام القوائم المالية ما يُعرف في الإدارة المالية بـ "جودة الأرباح". وعلى الرغم من معرفة المحاسبين المحللين الماليين هذا المصطلح، إلا أنه ينبغي تعريف عامة المستثمرين بما يعنيه هذا المصطلح ومكوناته وتطبيقاته في التقارير المالية. وفي ضوء ذلك فإن البحث الحالي يحاول الاجابة عن التساؤلات الآتية :

1. هل تعتمد جودة الارباح على المستحقات الكلية والمستحقات الاعتيادية.
2. هل توجد علاقة وتأثير ذات دلالة احصائية بين جودة الارباح والاداء المالي للشركات والتي تتمثل في:
 - أ. هل توجد علاقة وتأثير ذات دلالة احصائية بين جودة الارباح والعائد على حق الملكية.
 - ب. هل توجد علاقة وتأثير ذات دلالة احصائية بين جودة الارباح والعائد على الاستثمار.
 - ج. هل توجد علاقة وتأثير ذات دلالة احصائية بين جودة الارباح وهامش الربح من المبيعات.

ثانياً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث الحالي من موضوع الارباح الذي يتمثل في الآتي:

1. تعد بيانات الارباح من اهم المدخلات التي يعتمد عليها المحللون الماليون في اتخاذ القرارات المالية.
2. ان الاعتماد على رقم الربح وحده دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤدي الى تخفيض مستوى جودة الارباح كارتفاع المستحقات يؤدي الى اتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية لكونها تركز على حجم الأرباح دون التركيز على جودتها.
3. تمثل جودة الأرباح قدرة الارباح المفصح عنها في القوائم المالية في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية حيث أن جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح وعدم تذبذبه.
4. تتمتع أرباح الشركات بأهمية كبيرة حيث تعود تلك الأهمية إلى استخدام الأرباح في تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستخدمين.
5. تعد جودة الارباح واحدة من الجوانب المهمة في تقييم الوضع المالي للشركات من قبل العديد من الأطراف مثل المستثمرين المحتملين والدائنين.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. قياس وتحليل جودة الارباح وفقاً لنموذج المستحقات غير العادية (الاختيارية) .
2. احتساب متغيرات جودة الارباح وهي كل من المستحقات الكلية والمستحقات العادية .
3. احتساب وتحليل مؤشرات الاداء المالي (معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار).
4. تحليل العلاقة بين متغيرات جودة الارباح باستخدام الارتباط الذاتي .
5. تحليل العلاقة والتأثير بين جودة الارباح ومؤشرات الاداء المالي (معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار).

رابعاً: فرضيات البحث

في ضوء الأسئلة التي تم اثارها في مشكلة البحث فان فرضياته تتضمن الآتي:

1. تعتمد جودة الارباح على المستحقات الكلية والمستحقات الاعتيادية .
2. توجد علاقة وتأثير ذات دلالة احصائية بين جودة الارباح ومؤشرات الاداء المالي للمصارف والتي تتمثل في:
 - أ. توجد علاقة وتأثير ذات دلالة احصائية بين جودة الارباح والعائد على حق الملكية .
 - ب. توجد علاقة وتأثير ذات دلالة احصائية بين جودة الارباح والعائد على الاستثمار .
 - ج. توجد علاقة وتأثير ذات دلالة احصائية بين جودة الارباح وهامش الربح من المبيعات.

خامساً: الأدوات المالية والاحصائية المستخدمة في البحث:**1. احتساب جودة الارباح :**

أ. الاستحقاقات الكلية ويحسب وفق الآتي:

$$TA_{j,t} = NIBE_{j,t} - CFO_{j,t}$$

ب. المستحقات العادية ويحسب وفق الآتي:

$$TA_{j,t} = k1, t \frac{1}{Asset_{j,t} - 1} + k2, t \frac{\Delta REV_{j,t}}{Asset_{j,t} - 1} + k3, t \frac{PPE_{j,t}}{Asset_{j,t} - 1} + \epsilon_j$$

ج. المستحقات غير العادية (الاختيارية) (جودة الارباح)

$$AA_{j,t} = TA_{j,t} - NA_{j,t}$$

د. اختبار الارتباط المتسلسل

يستخدم اختبار الارتباط المتسلسل لتحديد العلاقة في الفترة الحالية وقيمتها في الفترة السابقة ويحسب الفرق (التخلف) U_t بين سعر إغلاق ورقة مالية معينة للفترة الحالية والسابقة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$U_t = (P_{j,t=ln} - P_{j,t})$$

اما الارتباط المتسلسل لتخلف U_t فيحسب وفقاً للمعادلة الآتية

$$r_t = \frac{\text{cov}(U_t, U_t - 1)}{\delta^2 U_t}$$

٥. اختبار التكرارات:

ويقوم هذا الاختبار على أساس انه إذا كانت سلسلة البيانات عشوائية فإن عدد التكرارات الفعلية في السلسلة يجب ان يكون قريباً من عدد التكرارات المتوقعة. ويعرّف التكرار بأنه التغير في الأسعار بنفس الإشارة حيث يمكن احتساب العدد الكلي للتكرارات المتوقعة (m) من خلال المعادلة التالية (درويش: 2009، 12-13):

$$m = \frac{[N(N+1) - \sum_{i=1}^N 3ni^2]}{N}$$

حيث ان N: عدد الملاحظات. n: عدد تغيرات أسعار الأسهم. وتستخدم إحصائية Z لاختبار فيما إذا كان العدد الفعلي للتكرارات متوافقاً مع فرضية استقلالية العوائد، ويمكن حسابها كالتالي:

$$Z = \frac{R - m}{\sigma(m)}$$

حيث ان R: عدد التكرارات الفعلي. m: عدد التكرارات المتوقع. σ = تباين التكرارات

2. التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

يحسب على وفق المعادلة الآتية:

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية = الربح المحاسبي + التغير في رأس المال العامل + المستحقات المحاسبية طويلة الأجل
3. معدل العائد على حق الملكية يحسب معدل العائد على حق الملكية وفق المعادلة الآتية:

$$\text{RoE} = \frac{N_I}{\text{WI}}$$

4. معدل العائد على الاستثمار (الموجودات):

ويحسب من خلال قسمة صافي الربح على مجموع الموجودات يحسب معدل العائد على الموجودات وفق المعادلة الآتية:

$$\text{RoA} = \frac{N_I}{\text{Ass}}$$

5. نسبة هامش الربح:

يحسب من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الإيرادات:

$$\text{MI} = \frac{N_I}{S}$$

6. الأساليب الإحصائية

أ. تحليل الارتباط: سوف يستخدم معامل الارتباط بيرسون لاختبار قوة العلاقة واتجاهها بين المتغيرات وذلك عند مستوى دلالة (0.05) أي بدرجة ثقة (95%) حيث يعتبر الارتباط ذو دلالة إحصائية عندما يكون مستوى الدلالة اقل من (0.05).

ب. تحليل الانحدار البسيط: سوف يستخدم تحليل الانحدار الخطي لاختبار اثر العلاقة بين متغيري البحث (جودة الارباح ومعايير الاداء المالي). وقد تمت معالجة البيانات احصائيا لاستخراج النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS).

سادساً: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

شملت مدة البحث خمس سنوات الفترة الممتدة بين (2001-2005)، في حين تحددت الحدود المكانية بالمصارف العراقية التجارية

سابعاً: مجتمع وعينة البحث

شمل مجتمع البحث القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية المتكون من (17) مصرف، واختيرت منه عينة مكونة من (5) مصارف هي (المصرف التجاري العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف بغداد، مصرف الشرق الاوسط للاستثمار، المصرف الاهلي العراقي) وذلك لتوافر جميع البيانات المطلوبة للبحث فيها خلال مدة البحث. وفي ادناه جدولاً يبين راس مال هذه المصارف عند التأسيس وعند الادراج في سوق العراق للأوراق المالية:

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	تاريخ الادراج	راس مال التأسيس	راس مال الادراج
1	المصرف التجاري العراقي	1992/2/11	2004/7/25	150	4000
2	مصرف بغداد	1992/2/18	2004/6/15	100	5280
3	مصرف الشرق الاوسط	1993/7/7	2004/7/8	400	7500
4	مصرف الاستثمار العراقي	1993/7/13	2004/6/15	100	5760
5	المصرف الاهلي العراقي	1995/1/2	2004/7/8	400	1143

المبحث الثاني: الإطار النظري

• اولاً : مفهوم جودة الارباح

تناول الباحثون في مجال المحاسبة جودة الأرباح ومفهومها بمعان عدة تبعاً لاختلاف مستخدمي القوائم المالية وهدفهم من هذا الاستخدام، وتبعاً لاختلاف وجهة نظرهم فيما تحتويها لأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة، إذ يرى الباحثون في المجالات المالية أن اشمال الأرباح المفصح عنها على بنود غير عادية يؤدي إلى إحداث خلل في مقدار ما تحتويه تلك الأرباح من جودة حتى ولو توافق ذلك مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً . ويرى كل من واضعي المعايير والمشرعين والمدققين، بأن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، أما الدائنون فيعتبرون الأرباح ذات جودة عالية كلما تمتعت بقدرة أكبر على التحول إلى تدفقات نقدية، فيما ينظر إلى الأرباح على أنها ذات جودة مرتفعة إذا ما عكست الاداء الحقيقي للمديرين دون تأثير يذكر للعوامل الخارجية على سيطرتهم (الشريف وابوعجيلة، 2010: 10)

وقد بينت (Farinha2007) عن وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين توزيعات الأرباح فاحتمالية دفع الشركات لتوزيعات ارباح تزداد بزيادة جودة الأرباح، كما أن مقدار تلك التوزيعات يزداد أيضاً بزيادة جودة الأرباح (حمدان، 2012: 267)، وأشار Dechow وآخرون. (2010) إلى جودة الارباح بوصفها وظيفة من وظائف الاداء الاساسية في الشركة، كما وحددوا ان ارتفاع جودة الارباح يمكن يقدم المزيد من المعلومات عن ملامح الشركة وكذلك عن قرارات الاداء المالي (Dechow et:al, 2010:344).

ان مفهوم جودة الارباح يمكن تحقيقه من خلال مدى قدرة الارباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية ، فكلما تمتعت الارباح باستمرارية اكبر فان ذلك يشير الى ارتفاع جودة الارباح المستقبلية (الشريف وابوعجيلة ،2010: 10)، وتعد الاستمرارية احد فروض المحاسبة الرئيسية ووفقاً لهذا الفرض يعد المشروع مستمراً في نشاطه الى امد غير محدد مالم تظهر ادلة موضوعية ودلائل تثبت عكس ذلك كما هو الحال عند تصفية المشروع او دمجها بآخر حيث ينهي ذلك استمراريته (International federation of accountants , 2006:631).

ويعتمد مفهوم جودة الارباح الى نوعية المحتوى المعلوماتي التي تحملها الارباح للمستخدم، وكذلك يعتمد على نوعية المستخدم نفسه مثل (واضعو المعايير، مدققو الحسابات ، لجان التعويض ، الدائنون، المستثمرون، والمحللون الماليون) ويتفق كل هؤلاء على ان على ان التقارير المزورة او الوهمية تعد ذات جودة منخفضة (5: Dechow&Schrand, 2007).

ان اختبار نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الربح يمثل اختبار لجودة الارباح، فإذا كانت التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مرتفعة بالنسبة لصادفي الدخل، فإن ذلك يعني أن جودة الأرباح مرتفعة. ومعنى ما سبق أن الشركة قد تحقق أرباحاً مرتفعة في الأجل القصير مع ارتفاع التدفقات النقدية، أما إذا حققت الشركة أرباحاً مرتفعة في الأجل القصير مع انخفاض في التدفقات النقدية معنى ذلك انخفاض جودة الأرباح. ويمكن ان توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن التدفقات النقدية التي تنتج عن الأنشطة التشغيلية، وهي تعبر بذلك عن جودة الأرباح حيث تستبعد الأرباح التي تسجل على أساس الاستحقاق والتي لا يترتب عليها تدفقات نقدية. ويحسب التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كالآتي (المليجي، 2010: 18):

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية = الربح المحاسبي + التغير في راس المال العامل + المستحقات المحاسبية طويلة الأجل

وبالتالي فان الفرق بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمثل :

المستحقات المحاسبية التشغيلية = التغير في راس المال العامل + المستحقات المحاسبية طويلة الأجل

ويقصد "بجودة الأرباح" أن الأرباح التي تعلنها الشركة تعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية والفعلية للشركة، وبمعنى آخر فإن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي فعلي ملموس، وأن هذه الأرقام ليس فيها مبالغات أو أرقام احتمالية (السهي، 2012 : 1). ونتيجة لما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيار الشركات الكبرى عام 2002 وعلى رأسها شركة انرون (Enron للطاقة وشركة وولدكوم Worldcom لتكنولوجيا الاتصالات، تزايد الاهتمام بالإفصاح المالي والمحاسبي، وصدر قانون (ساربنز-اوكسلي Oxley- Sarbanes) عام 2002 الذي ألزم الشركات المدرجة في الاسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده ، ويعني هذا القانون بأن الشركات مطالبة بالإفصاح عن كميات كبيرة من المعلومات العامة بأسلوب معياري وشفاف (Mehra, 2005:3). وان جودة الارباح في الشركة قد يتم استخدامها كمؤشر على توزيعات الأرباح وخصوصاً كون الأخيرة من الأمور الهامة التي تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرارات الاستثمارية (المتولي، 2012: 3).

• ثانياً: قياس جودة أرباح الشركة

إن ربحية الشركة هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة، وتعتبر عن مدى كفاءتها في اتخاذ قراراتها التشغيلية والاستثمارية. إذ تقيس نسب الربحية كفاءة الشركة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح ، وتقديم معلومات

يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي. وعلى هذا الأساس فإن تحقيق الشركة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً والعكس بالعكس. في حين انه كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه الشركة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح الشركة والعكس بالعكس (السيد احمد، 2008: 17).

يتم قياس جودة الارباح باستخدام القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية (the absolute value of discretionary accruals) ولإستخراج المستحقات الاختيارية (accruals discretionary)، الذي قدمه (Francis وآخرون عام 2005)، والمعدل من قبل (Dechow, Sloan & Sweeney عام 2005) ويعد هذا النموذج من الطرق الأكثر استخداماً لقياس جودة الأرباح، والذي يستخدم في الوجه المقابل لقياس جودة الأرباح (حمدان، 2012: 274)، حيث يعتمد نموذج Dechow & Sloan على إجراء تحليل الانحدار لأثر الاستحقاق غير الاختياري كدالة في متوسط أثر الاستحقاق الإجمالي، وتتمثل الميزة الأساسية لنموذج أثر الاستحقاق في انه يمكن بسهولة من التمييز بين أثر الاستحقاق الاختياري وغير الاختياري (شتيوي: 2011، 28). ووفقاً لهذا المقياس يتم احتساب جودة الارباح وفق الخطوات الآتية (Aboudy, Hughes & Liu, 2005: 655)

1. تقدير المستحقات الكلية (Total Accruals) والتي يرمز بالرمز Taj, t وهي الفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي:

$$TA_{j,t} = (\Delta CA_{j,t} - \Delta CL_{j,t} - \Delta CASH_{j,t} + \Delta STDEBT_{j,t} - DEPN_{j,t})$$

$$TCA_{j,t} = (\Delta CA_{j,t} - \Delta CL_{j,t} - \Delta CASH_{j,t} + \Delta STDEBT_{j,t})$$

$$TA_{j,t} = NIBE_{j,t} - CFO_{j,t}$$

اذ ان:

$$\Delta CA_{j,t} = \text{التغير في الموجودات المتداولة للشركة } j \text{ في السنة } t.$$

$$\Delta CL_{j,t} = \text{التغير في المطلوبات المتداولة للشركة } j \text{ في السنة } t.$$

$$\Delta CAS\Delta H_{j,t} = \text{التغير في النقد للشركة } j \text{ في السنة } t.$$

$$STDEBT_{j,t} = \text{التغير في الديون قصيرة الاجل للشركة } j \text{ في السنة } t.$$

$$DEPN_{j,t} = \text{الانذار والاستهلاك للشركة } j \text{ في السنة } t.$$

$$NIBE_{j,t} = \text{صافي الربح التشغيلي للشركة } j \text{ في السنة } t.$$

$$CFO_{j,t} = \text{التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة } j \text{ في السنة } t.$$

2. تقدير الميل في نموذج الانحدار لتقدير المستحقات غير الطبيعية (Tj, t) للشركة j في العام t، نستخدم نموذج الانحدار لكل من (Fama and French's 1997):

$$TA_{j,t} = k1, t \frac{1}{Asset_{j,t-1}} + k2, t \frac{\Delta REV_{j,t}}{Asset_{j,t-1}} + k3, t \frac{PPE_{j,t}}{Asset_{j,t-1}} + \epsilon_j$$

اذ ان:

$$TA_{j,t} = \text{المستحقات الكلية للشركة } j \text{ للسنة } t.$$

$$Asset_{j,t} = \text{مجموع الموجودات للشركة } j \text{ للسنة } t.$$

$$\Delta REV_{j,t} = \text{التغير في إيرادات الشركة } j \text{ للسنتين } t-1, t.$$

$$PPE_{j,t} = \text{الموجودات الثابتة للشركة } j \text{ للسنة } t.$$

$$\epsilon_j = \text{الخطأ العشوائي.}$$

وهناك أربعة نماذج أساسية لأثر الاستحقاق الإجمالي منذ منتصف الثمانينات: نموذج (Healy, 1985) Healy، ونموذج (DeAngelo, 1986)، ونموذج (Jones, 1991)، ونموذج Jones المعدل. حيث تحاول تلك النماذج تحليل أثر الاستحقاق الإجمالي إلى أثر استحقاق اختياري وأثر استحقاق غير اختياري، ثم يتم فحص أثر الاستحقاق الاختياري بهدف التحقق من وجود ممارسات لإدارة الأرباح. ويهتم نموذج (Healy, 1985) أساساً باختبار أثر الاستحقاق الإجمالي (الكلي). حيث يقوم نموذج Healy علي فرضيتين أساسيتين:

➤ أولاً: افتراض ممارسة إدارة الأرباح خلال جميع الفترات.

➤ ثانياً: افتراض ثبات أثر الاستحقاق غير الاختياري من فترة لأخرى.

ويعتمد نموذج Healy علي تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات، حيث تشمل إحدى المجموعات على الأرباح المفترض انه تم إدارتها صعوداً، وتشتمل المجموعتان الأخرتان على الأرباح المفترض انه تم إدارتها هبوطاً. ويتم استخدام المجموعة الأولى كفترة تقدير Estimation Period، بينما يتم استخدام المجموعتين الأخرتين كفترة حدث Event Period. حيث يتمثل أثر الاستحقاق غير الاختياري بمتوسط أثر الاستحقاق الإجمالي لمجموعة فترة التقدير. ويعتبر نموذج (DeAngelo, 1986) تعديل لنموذج Healy. ففي نموذج DeAngelo، يتم استخدام أثر الاستحقاق غير الاختياري للفترة السابقة لفترة التقدير، وبخلاف نموذج Healy ونموذج DeAngelo، لا يفترض ثبات أثر الاستحقاق غير الاختياري في ظل نموذج (Jones, 1991). حيث يعتمد نموذج Jones، عند تقدير أثر الاستحقاق غير الاختياري علي عملية من خطوتين، تأخذ في الاعتبار التغير في الحالة الاقتصادية للشركة وهما:

➤ أولاً: يتمثل اثر الاستحقاق غير الاختياري في القيمة المتبقية لأثر الاستحقاق الكلي عند تحليل انحداره كدالة في المبيعات، والتغيرات في الموجودات الثابتة الخاضعة للاندثار.

➤ ثانياً: يتم إجراء تحليل الانحدار لأثر الاستحقاق غير الاختياري كدالة في التغيرات في المبيعات والتغيرات في الموجودات الثابتة الخاضعة للاندثار، وذلك باستخدام تقدير معاملات الانحدار المرتبطة بخصائص الشركة والذي تم احتسابه من خلال تحليل الانحدار الأول.

حيث تشير النتائج إلي إمكانية تفسير 25% تقريباً من التغيرات في اثر الاستحقاق الإجمالي باستخدام نموذج Jones (Jones, 1991). واسقط نموذج Jones المعدل الفرض المبسط لنموذج Jones، والذي يعتبر الإيرادات غير اختيارية، وذلك من خلال تعديل المبيعات بالتغيرات في أرصدة حسابات المدينين. حيث يساهم ذلك في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عند استخدام الإيرادات في إدارة الأرباح (شتيوي: 2011، 30).

3. تقدير المستحقات عادية (غير الاختيارية) $NA_{j,t}$ كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات ووفق الآتي

$$NA_{j,t} = k1, t \frac{1}{Asset_{j,t-1}} + k2, t \frac{\Delta REV_{j,t} - \Delta AR_{j,t}}{Asset_{j,t-1}} + k3, t \frac{PPE_{j,t}}{Asset_{j,t-1}}$$

$\Delta AR_{j,t}$ = التغير في الحسابات المدينة (اوراق القبض) للشركة i للسنة t .

4. تقدير المستحقات غير الاعتيادية (normal accruals) (الاختيارية) وذلك بعد تقدير المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية يتم حساب المستحقات الاختيارية باستخدام تقديرات الميل المتوقعة في الفقرة (2)

$$AA_{j,t} = TA_{j,t} - NA_{j,t}$$

إن انخفاض القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية يشير إلى انخفاض إدارة الأرباح الانتهازية وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح، لانخفاض التلاعب والغش فيها وتعبيرها عن الواقع الفعلي للشركة (حمدان ، 2012 : 274)

المبحث الثالث: النتائج واختبار الفرضيات

• أولاً : جودة الارباح

لغرض قياس جودة الارباح لا بد اولاً من احتساب المستحقات الكلية والمستحقات العادية للشركة ومن ثم تحديد الفرق بينهما للحكم على الارباح فيما اذا كانت ذات جودة ام لا، وفي هذه الفقرة سيتم احتساب المتغيرات التي تدخل في تحديد جودة الارباح وذلك من خلال (المستحقات غير العادية):

1. المستحقات الكلية (صافي الدخل - التدفقات النقدية)

يعرض الجدول (1) المستحقات الكلية للمصارف عينة البحث وهي عبارة عن الفرق بين صافي الارباح التشغيلية والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية التي تم اعادة احتسابها لكون جميع المصارف مجال البحث لم تقدم في كشوفاتها المالية قائمة تدفقات نقدية تتضمن تدفقات نقدية تشغيلية او تمويلية او استثمارية.

جدول (1): المستحقات الكلية للمصارف عينة البحث للفترة (2001-2005) / مليون دينار

ت	المصرف	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسيط
1	المصرف التجاري العراقي	صافي الدخل التشغيلي	2741	1229	2319
		التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	1229	187	1195
		المستحقات الكلية	1512	1061	1088
2	مصرف الاستثمار العراقي	صافي الدخل التشغيلي	4625	3378	3322
		التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	1514	1995	665
		المستحقات الكلية	3111	1425	2575
3	مصرف بغداد	صافي الدخل التشغيلي	4403	3245	2357
		التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	1165	642	690
		المستحقات الكلية	3238	2701	1802
4	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	صافي الدخل التشغيلي	8432	7017	4636
		التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	3773	4080	1354
		المستحقات الكلية	4659	2949	3282
5	المصرف الاهلي العراقي	صافي الدخل التشغيلي	1247	1056	756
		التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	474	632	259
		المستحقات الكلية	773	430	586

يلاحظ من الجدول (1) ان متوسطات المستحقات الكلية لجميع المصارف عينة البحث للفترة 2001-2005 كانت موجبة، وهذا يعني صافي الربح التشغيلي كان اكبر من التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وهذا يشير الى انخفاض جودة الارباح لهذه المصارف، وذلك لكون النقد المتحصل عليه عن العمليات التشغيلية الفعلية اقل من الإيرادات المفصح عنها في القوائم المالية، ويلاحظ اعلى مستحقات كلية تحققت في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار وبلغ الفرق بين صافي الدخل التشغيلي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية فيها (4659) مليون دينار، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في متوسط صافي الدخل التشغيلي البالغ (8432)

مليون دينار قياسا بمتوسط التدفق النقدي التشغيلي البالغ (3773) مليون دينار، فيما بلغت ادنى قيمة للمستحقات الكلية في المصرف الاهلي العراقي وبلغ (773) مليون دينار، ويلاحظ ان هذا المصرف حقق ادنى صافي دخل تشغيلي بين المصارف عينة البحث وبلغ متوسطه (1247) مليون دينار، فيما بلغ متوسط التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية (474) مليون دينار.

2. **المستحقات العادية (غير الاختيارية)**

يعرض الجدول (2) نتائج تحليل المستحقات الاعتيادية للمصارف عينة البحث والذي يحسب من خلال الفرق بين ايراد النشاط الجاري والائتمان قصيرة الاجل مضافا الموجودات الثابتة

جدول (2): المستحقات الاعتيادية للمصارف عينة البحث للفترة (2001-2005) مليون دينار

ت	المصرف	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسيط
1	المصرف التجاري العراقي	ايراد النشاط الجاري - الائتمان قصير الاجل	144	170	38-
		الموجودات الثابتة	5777	3924	4526
		المستحقات الاعتيادية	5921	4094	4488
2	مصرف الاستثمار العراقي	ايراد النشاط الجاري - الائتمان قصير الاجل	73	15	84
		الموجودات الثابتة	5686	4659	2921
		المستحقات الاعتيادية	5759	4674	3005
3	مصرف بغداد	ايراد النشاط الجاري - الائتمان قصير الاجل	292	287	289
		الموجودات الثابتة	8465	9539	4950
		المستحقات الاعتيادية	8757	9826	5239
4	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	ايراد النشاط الجاري - الائتمان قصير الاجل	118-	133-	8-
		الموجودات الثابتة	10837	9157	5637
		المستحقات الاعتيادية	10719	9024	5629
5	المصرف الاهلي العراقي	ايراد النشاط الجاري - الائتمان قصير الاجل	26-	40-	7-
		الموجودات الثابتة	1559	2004	702
		المستحقات الاعتيادية	1533	1964	695

ويلاحظ من الجدول ان مصرفي (الشرق الاوسط للاستثمار، والاهلي العراقي) قد حققا قيمة سالبة للفرق بين (ايراد النشاط الجاري والائتمان قصير الاجل) بلغ لكل منهما (-118 ، -26) مليون دينار، وهذا يشير الى ضعف قدرة هذين المصرفين في الاجل القصير من الايفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل (من ناحية السيولة) مما قد يعرضهما الى مخاطرة النكول، وهذا بدليل الانحراف المعياري السالب والبالغ (-133 ، -40) الذي يقيس مخاطر التثنت، اما المستحقات العادية في المصرفين فبلغت لكل منهما (10719 ، 1533) على التوالي.

فيما ظهر متوسط الفرق بين ايراد النشاط الجاري والائتمان قصير الاجل موجبا في مصارف (التجاري العراقي، الاستثمار العراقي، بغداد) وبلغ في كل منها (144 ، 73 ، 292) مليون دينار على التوالي، كما يلاحظ ان اعلى فرق بين الايراد والائتمان قصير الاجل تحقق في مصرف بغداد .

3. تحليل جودة الارباح (المستحقات غير الاعتيادية (الاختيارية)

يعرض الجدول (3) نتائج تحليل المستحقات غير العادية (الاختيارية) لتحديد جودة الارباح في المصارف عينة البحث:

جدول (3): المستحقات غير العادية (جودة الارباح) للمصارف عينة البحث للفترة (2001-2005) مليون دينار

ت	المصرف	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسيط
1	المصرف التجاري العراقي	المستحقات الكلية	1512	1061	1088
		المستحقات العادية	5921	4094	4488
		المستحقات غير العادية	4409-		
		نسبة الانحراف	74%		
2	مصرف الاستثمار العراقي	المستحقات الكلية	3111	1425	2575
		المستحقات العادية	5759	4674	3005
		المستحقات غير العادية	2648-	3249	2788
		نسبة الانحراف	50%		
3	مصرف بغداد	المستحقات الكلية	3238	2701	1802
		المستحقات العادية	8757	9826	5239
		المستحقات غير العادية	5519-		
		نسبة الانحراف	63%		

3282	2949	4659	المستحقات الكلية	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	4
5629	9024	10719	المستحقات العادية		
		6060-	المستحقات غير العادية		
		%57-	نسبة الانحراف		
586	430	773	المستحقات الكلية	المصرف الاهلي العراقي	5
695	1964	1533	المستحقات العادية		
		760-	المستحقات غير العادية		
		%50-	نسبة الانحراف		

يلاحظ من الجدول (3) بان المستحقات غير العادية (الاختيارية) التي تعبر عن جودة الارباح كان متوسطها سالبا في جميع المصارف مما يشير الى انخفاض جودة ارباح هذه المصارف خلال مدة البحث ، ويلاحظ ان اكبر فرق سالب بين المستحقات الكلية والمستحقات العادية في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار وبلغ (-6060) وذلك بسبب ارتفاع الموجودات الثابتة والظاهرة في الجدول (2) وهذا يؤشر ان حجم الاستثمار بالموجودات الثابتة اكبر بكثير من العائد المتوقع منه، ولكن نسبة الانحراف لم تكن الاعلى بين المصارف وبلغ متوسطها (-57%) ، فيما ظهر ان جودة الارباح اقل انخفاضاً في المصرف الاهلي العراقي وبلغت المستحقات غير العادية فيها (-760) بنسبة انحراف عن المستحقات الكلية بلغت (50%)، فيما ظهرت اعلى نسبة انحراف في المصرف التجاري العراقي وبلغت (-74%) ولكن قيمة المستحقات غير العادية فيها والتي تمثل الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات العادية بلغت (-4409).

• **ثانياً: تحليل مؤشرات الاداء المالي**

يبين الجدول رقم (4) نتائج تحليل معدل العائد على حق الملكية والذي يحسب من خلال قسمة صافي الدخل على حق الملكية للمصارف عينة البحث:

جدول (4): مؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة البحث للفترة (2001-2005)

مؤشرات الاداء المصرفي	مكونات النسبة	المصرف	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
معدل العائد على حق الملكية ROE %	صافي الدخل اجمالي حق الملكية	التجاري العراقي	0.370	0.288	0.185	0.105	0.024	0.194
		الاستثمار العراقي	0.262	0.385	0.002	0.169	0.162	0.196
		بغداد	0.236	0.292	0.161	0.214	0.033	0.187
		الشرق الاوسط	0.259	0.267	0.182	0.371	0.381	0.292
معدل العائد على الموجودات ROA %	صافي الدخل اجمالي الموجودات	التجاري العراقي	0.035	0.029	0.017	0.018	0.009	0.022
		الاستثمار العراقي	0.017	0.036	0.001	0.010	0.036	0.020
		بغداد	0.015	0.022	0.009	0.030	0.006	0.016
		الشرق الاوسط	0.019	0.019	0.019	0.028	0.033	0.024
هامش الدخل الصافي NPM %	صافي الدخل الايادات	التجاري العراقي	0.586	0.530	0.537	0.435	0.245	0.467
		الاستثمار العراقي	0.190	0.266	0.002	0.270	0.475	0.241
		بغداد	0.227	0.299	0.242	0.306	0.190	0.253
		الشرق الاوسط	0.257	0.288	0.289	0.487	0.515	0.367
		الاهلي	0.004	0.220	0.341	0.309	0.510	0.277

ومن الجدول (4) يتضح ان متوسط معدل العائد على حق الملكية في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار كان الاعلى بين القطاعات الثلاثة وبلغ (29.2%) وهذا يشير الى ان الاستثمار في حق الملكية في هذا المصرف هو افضل من المصارف الاخرى، اذ ان الاستثمار فيه يحقق عائداً افضل من المصارف الاخرى، وكان المتوسط متقارباً في مصرفي التجاري العراقي والاستثمار العراقي وبلغ المتوسط في كل منهما (19.4%، 19.6%) على التوالي .

اما ادنى معدل عائد على حق الملكية فقد تحقق في المصرف الاهلي العراقي وبلغ المتوسط فيها (12.7%) فقط وهو ادنى معدل عائد بين المصارف عينة البحث وقد تراوح المعدل في المصرف بين ادنى قيمة له عام 2001 وبلغت (2%) فقط واعلى عائد عام 2004 وبلغ (21.8%) فقط .

اما معدل العائد على الموجودات فان هذا المؤشر يقيس قدرة الشركة (المصرف) في استثمار موجوداته بكفاءة . ويلاحظ من الجدول (4) ادنى معدل تحقق في مصرف بغداد وبلغ متوسطه (1.6%) وتراوح المؤشر فيه بين اعلى نسبة عام 2004 وبلغت (3%) وادنى نسبة عام 2005 وبلغت (6%) وهو يشير الى انخفاض العوائد الناتجة عن استثمار المصرف في موجوداته . في حين تحقق اعلى عائد على الموجودات في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار وبلغ متوسطه (2.4%) ، ويلاحظ ثبات هذا المؤشر للمصرف للأعوام (2001، 2002، 2003) على التوالي وبلغ (1.9%)، في حين ارتفع عام 2005 الى (3.3%)، فيما تقارب متوسط هذا المؤشر في مصارف (التجاري، والاستثمار، والاهلي) وبلغ متوسط المؤشر في كل منها (2.2%، 2%، 2.1%).

اما تحليل هامش الربح والذي يحسب من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على اجمالي الايرادات (المبيعات) فانه يلاحظ من خلال الجدول ان المصرف التجاري العراقي قد حقق اعلى متوسط لهذا المؤشر بين المصارف عينة البحث وبلغ

متوسطه (46.7%) وهو يؤشر زيادة نشاط المصرف من حيث الربح وحسن ادارة موارده وتوظيف موارده المالية خلال مدة البحث، كما يلاحظ ان مصرف الاستثمار العراقي حقق ادنى متوسط لهامش الربح بين العينة وبلغ (024.1%)، وهذا يؤشر ضعف استثمار المصرف لموجوداته.

1. الفرضية الاولى اختبار الارتباط الذاتي لجودة الارباح

أ. تحليل الارتباط الذاتي لسلسلة تخلفات (جودة الارباح) الاستحقاقات الاعتيادية

لاختبار الارتباط الذاتي لجودة الارباح تم تقسيم المستحقات الاعتيادية التي تم حسابها في الجدول (5) الى (20) تخلف lag خلال مدة البحث، اي الحصول على (4) lag لكل سنة من السنوات الخمس وذلك من خلال الحكم على نتائج اختبار الارتباط الذاتي باستخدام اختبار بارتلليتس (Bartlett's test, 1946)، وذلك بايجاد فترة الثقة من خلال استخدام الخطأ المعياري Standard Error.

$$\text{الخطأ المعياري} = 0.0231269 = 0.023$$

$$\text{فترة الثقة} = 0.04508 = 0.023 \times 1.96 +$$

ويترتب على ذلك أن كل معامل ارتباط يقع ضمن فترة ثقة +0.04508 و -0.04508 فإنه يشير الى عدم وجود ارتباط ذو دلالة احصائية في سلسلة المستحقات الاعتيادية، والجدول (5) يعرض التخلفات التي تم الحصول عليها

جدول (5): الارتباط الذاتي لجودة الارباح للمصارف عينة البحث للفترة (2001-2005)

ت	الشركة	lag1	lag 2	lag 3	lag 4	lag 5	lag 6	lag 7	lag 8	lag 9	lag 10
1	التجاري العراقي	0.310	-0.205	-0.200	0.071	-0.019	-0.130	-0.235	-0.087	-0.009	-0.009
2	الاستثمار العراقي	0.590	0.241	0.103	-0.066	-0.467	-0.393	-0.211	-0.159	-0.141	-0.033
3	مصرف بغداد	0.544	0.329	-0.045	-0.073	-0.165	-0.202	-0.365	-0.266	-0.190	-0.060
4	الشرق الاوسط	0.605	0.090	-0.242	-0.376	-0.475	-0.451	-0.190	0.132	0.235	0.087
5	الاهلي العراقي	0.665	0.255	-0.007	-0.300	-0.452	-0.408	-0.268	-0.155	-0.052	0.097
ت	الشركة	lag11	lag 12	lag 13	lag 14	lag 15	lag 16	lag 17	lag 18	lag 19	lag 20
1	التجاري العراقي	0.311	0.053	-0.272	-0.280	-0.102	-0.075	-0.163	-0.041	-0.015	0.031
2	الاستثمار العراقي	0.158	-0.134	-0.334	-0.500	-0.148	0.130	0.264	0.185	0.015	-0.103
3	مصرف بغداد	0.815	0.590	0.295	0.048	-0.222	-0.411	-0.440	-0.444	-0.381	-0.258
4	الشرق الاوسط	0.680	0.248	0.159	0.107	-0.154	-0.453	-0.471	-0.242	-0.153	-0.155
5	الاهلي العراقي	0.709	0.434	0.155	-0.073	-0.174	-0.284	-0.281	-0.320	-0.268	-0.232

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ انه عند (Lag1) ظهر الارتباط قويا بين قيم سلسلة المستحقات غير العادية (جودة الارباح) لجميع المصارف، وهذه القيم هي واقعة ضمن منطقة رفض الفرضية العدمية، ولذلك نرفض الفرضية العدمية التي تنص على انه (لا تعتمد جودة الارباح على المستحقات الكلية والمستحقات الاعتيادية)، ونقبل فرضية الإثبات التي تنص على انه (تعتمد جودة الارباح على المستحقات الكلية والمستحقات الاعتيادية)، وبذلك نستطيع الحكم على مدى وجود ارتباط أو عدم وجود ارتباط في قيم السلاسل الزمنية خلال الفترات الزمنية التي اعتمدنا عليها (Lags20).

أما إذا نظرنا إلى معاملات الارتباط عند (Lag10-Lag2) فإننا نجد أن الارتباط يكون ضعيفا بين قيم المستحقات العادية (جودة الارباح)، وهذه القيم هي واقعة في منطقة رفض الفرضية العدمية ايضا، ومن ثم فإننا نقبل فرضية الإثبات ايضا وذلك على أساس (Lag10-Lag2). ويلاحظ ان سلسلة الاستحقاقات العادية للمصرف التجاري العراقي عند (Lag18-Lag20) تظهر عدم وجود ارتباط بين السلسلة وان المعاملات واقعة ضمن فترة الثقة وهذا واضح من خلال قيم معاملات الارتباط البالغة (-0.041، -0.015، 0.031) على التوالي.

ب. تحليل اختبار التكرارات لجودة الارباح

لاختبار مدى الارتباط بين قيم المتغيرات الخاصة بجودة الارباح ببعضها تم استخدام اختبار (التكرارات) الأحداث المتشابهة (Run Test) عند مستوى دلالة عند مستوى دلالة (0.05). ويقوم ذلك الاختبار على متابعة التكرارات في قيم المتغير فإذا كان هنالك تكرار للقيم بنفس الاتجاه سواء كان ذلك التغير ايجابيا أم سلبيا يعد ذلك ارتباطاً في القيم. ويقوم هذا الاختبار على أساس انه إذا كانت سلسلة البيانات عشوائية فإن عدد التكرارات الفعلية في السلسلة يجب ان يكون قريباً من عدد التكرارات المتوقعة.

ويبين جدول (6) المستحقات العادية (جودة الارباح) خلال الفترة (2001-2005) تتحرك بصورة غير عشوائية، وان تحليل الاحداث المتشابهة او التكرارات جاء متوافقا مع تحليل الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي لنموذج الانحدار في سلسلة المتغيرات الخاصة بجودة الارباح. حيث يتبين من الجدول ان عدد الدورات كانت قيمته اعلى من الوسيط في مصرفي الاستثمار العراقي وبغداد اذ بلغت قيمة الوسيط في كل منها (8.33، 7.175) على التوالي في حين بلغ عدد الدورات فيهما (5، 7) على التوالي، ويلاحظ ان عدد الدورات هي اقل احصائيا من التكرارات المتوقعة لسلسلة المستحقات العادية للمصارف عينة البحث،

وذلك عند مستوى (0.5) وفقاً لقيم إحصائية "Z" ونرى من خلال نتائج الاختبار المتكرر أنه يدعم نتائج اختبار الارتباط الذاتي، وذلك في وجود علاقة ارتباط بين سلسلة جودة الارباح للمصارف عينة البحث، ومن ثم الحكم على أن السلاسل الزمنية للمتغير ليست مستقلة وليست عشوائية.

جدول (6): اختبار التكرارات لجودة الارباح للمصارف عينة البحث

ت	الشركة	قيمة الوسيط	عدد الحالات اقل من الوسيط	عدد الحالات اعلى من الوسيط	مجموع الحالات	عدد الدورات	قيمة z	Asymp. Sig	النتيجة
1	التجاري العراقي	5.25	9	11	20	6	-1.799	0.455	يوجد ارتباط في السلسلة
2	الاستثمار العراقي	8.33	10	10	20	5	-7.4165	0.119	يوجد ارتباط في السلسلة
3	مصرف بغداد	7.175	12	8	20	7	-5.299	0.455	يوجد ارتباط في السلسلة
4	الشرق الاوسط	2.805	10	10	20	6	-7.4165	0.119	يوجد ارتباط في السلسلة
5	الاهلي العراقي	4.9	10	10	20	6	-7.4165	0.119	يوجد ارتباط في السلسلة

ج. اختبار الانحدار بين متغيرات جودة الارباح

في هذه الفقرة يتم اختبار اثر الاستحقاق الكلي والاستحقاق العادي (غير الاختياري) في الاستحقاق غير العادي (الاختياري) الذي يعد مقياساً لجودة الارباح، وذلك وفقاً لنموذج (Healy, 1985)، ونموذج (DeAngelo, 1986)، ونموذج (Jones, 1991)، ونموذج Jones المعدل. حيث تحاول تلك النماذج تحليل اثر الاستحقاق الإجمالي واثر الاستحقاق غير الاختياري في الاستحقاق اختياري بهدف التحقق من جودة الارباح.

$$y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + e$$

اذ ان (y) تمثل الاستحقاق غير العادي، (β1X1) تأثير الاستحقاقات الكلية، (β2X2) تأثير المستحقات العادية، ووفقاً للتحليل فان معادلة الانحدار لمتغيرات جودة الارباح هي وفق النموذج الرياضي المعتمد لوصف العلاقة الآتي:

$$y = 2.542 + 0.457X_1 + 314 X_2 + 2.667$$

يلاحظ من الجدول (7) ان قيمة (F) المحسوبة ومستوى الدلالة يشير الى ان لهذين العاملين دلالة احصائية تحت مستوى 1 %، وهذا دليل على معنوية الانحدار والتأكيد على وجود علاقة خطية بين المتغيرين المستقلين (X1, X2)، والمتغير التابع (Y)، وان الدلالة الاحصائية تشير الى ملائمة النموذج للانحدار.

جدول (7): الاثر التدريجي للمتغيرات المستقلة

المتغير التابع	ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ	معامل التحديد	قيمة f المحسوبة
Y المستحقات غير العادية (جودة الارباح)	X1 المستحقات الكلية	0.873	13.564
	X1 و X2 (المستحقات الكلية والعادية)	0.634	15.143

ويلاحظ ان تأثير الاستحقاق الكلي هو اكبر من تأثير المتغيرين مجتمعين اذ بلغ (0.873) وهذا يشير الى ان اغلب التغير في جودة الارباح يعود سببه بنسبة (8.73%) الى الاستحقاقات الكلية والنسبة المتبقية من التأثير تعود اسبابها الى متغيرات اخرى غير داخلية في نموذج الانحدار، فيما بلغ تأثير المتغيرين مجتمعين (0.634) اي ان ما نسبته هذه القيمة من التغيرات في جودة الارباح تعود اسبابها الى اجتماع المتغيرين معا في التأثير.

2. اختبار الفرضية الثانية التي تنص على: (الارتباط وانحدار بين جودة الارباح ومعدل العائد على حق الملكية والعائد على الاستثمار)

يعرض الجدول (8) نتائج تحليل علاقات الارتباط والانحدار بين قيم جودة الارباح (المستحقات غير الاعتيادية (الاختيارية)) ومؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة البحث. اذ يلاحظ ان علاقات الارتباط بين معدل العائد على حق الملكية وجودة الارباح كانت قوية ولكنها عكسية في ثلاثة مصارف وهي (المصرف التجاري العراقي، ومصرف بغداد، ومصرف الشرق الاوسط) وبلغ معامل الارتباط في كل منها (-0.77، -0.67، -0.82) على التوالي، فيما بلغ معامل التأثير (β) بين المتغيرين في نفس المصارف (0.75، 0.75، 0.73) على التوالي، مما يدل على أنه إذا تغيرت قيمة معدل العائد على حق الملكية في هذه المصارف بمقدار وحدة واحدة فإن جودة الارباح (المستحقات غير الاعتيادية) سوف تتغير بمقدار (0.75، 0.75، 0.73) لكل منها على التوالي، فيما بلغ معامل التحديد (R2) في كل منها (56%، 43%، 64%) عن الأرباح ويفسر معامل التحديد نسبة التغير في جودة الارباح الناشئة عن التغير في معدل العائد على حق الملكية ومنه يستدل إلى أن ما نسبته (56%، 43%، 64%) من التغير في جودة الارباح يعزى إلى التغير في معدل العائد على حق الملكية لهذه المصارف. وقد كشفت نتائج التحليل والاختبار بأن العلاقة بين جودة الارباح ومعدل العائد على حق الملكية لهذه المصارف كانت معنوية بمستوى ثقة (95%) بدلالة اختبار f اذ ظهر بان المحسوبة منها اكبر من الجدولية.

جدول (8): تحليل علاقات الارتباط وانحدار بين جودة الارباح والعائد على حق الملكية والعائد على الاستثمار

ت	الشركات	النموذج	R معامل الارتباط	معامل الانحدار بيتا β	معامل التحديد R^2	مستوى المعنوية	F قيمة المحسوبة	f قيمة الجدولية	اختبار المعنوية
1	المصرف التجاري العراقي	العائد على حق الملكية	-0.77	0.75	0.56	0.05	74.76	4.38	معنوية
		العائد على الاستثمار	0.88	7.95	0.73	0.05	6.21	4.38	معنوية
		هامش الربح	0.65	0.34	0.42	0.05	5.88	4.38	معنوية
2	الاستثمار العراقي	العائد على حق الملكية	0.21	0.78	0.04	0.05	53.03	4.38	معنوية
		العائد على الاستثمار	0.76	0.77	0.55	0.05	55.13	4.38	معنوية
		هامش الربح	0.44	0.32	0.19	0.05	14.83	4.38	معنوية
3	مصرف بغداد	العائد على حق الملكية	-0.67	0.75	0.43	0.05	5.31	4.38	معنوية
		العائد على الاستثمار	0.91	7.11	0.78	0.05	16.07	4.38	معنوية
		هامش الربح	0.74	1.68	0.55	0.05	7.67	4.38	معنوية
4	الشرق الاوسط	العائد على حق الملكية	-0.82	0.73	0.64	0.05	57.02	4.38	معنوية
		العائد على الاستثمار	0.98	2.91	0.94	0.05	6.21	4.38	معنوية
		هامش الربح	0.72	8.68	0.53	0.05	12.76	4.38	معنوية
5	المصرف الاهلي العراقي	العائد على حق الملكية	0.14	0.84	0.02	0.05	5.00	4.38	معنوية
		العائد على الاستثمار	0.88	30.88	0.74	0.05	10.02	4.38	معنوية
		هامش الربح	0.7	6.86	0.49	0.05	8.2	4.38	معنوية

وظهرت العلاقة بين معدل العائد على حق الملكية وجودة الارباح طردية ولكنها ضعيفة في مصرفي (الاستثمار العراقي، والاهلي العراقي) وبلغ المعامل في كل منها (0.14، 0.21) على التوالي، وكان معامل التحديد (R^2) منخفضا ايضا في هذين المصرفين وبلغ في كل منهما (0.02، 0.04) على التوالي وهذا يشير الى معظم التغير في جودة الارباح في المصرفين تعود اسبابه الى متغيرات اخرى غير معدل العائد على حق الملكية وهو ما يعادل (0.98، 0.96) لكل منهما على التوالي، وعن طريق تحليل الانحدار أظهرت النتائج بأن معامل الانحدار (β) قد بلغ (0.84، 0.78) وهو يشير الى ان تغيرا مقداره (1%) في معدل العائد على حق الملكية يؤدي الى تغير جودة الارباح بمقدار (0.84، 0.78).

اما فيما يخص العلاقة بين جودة الارباح ومعدل العائد على الاستثمار فقد ظهرت جميع العلاقات طردية قوية وموجبة في جميع الشركات وبلغ المعامل في كل من مصرف (التجاري العراقي، الاستثمار، بغداد، الشرق الاوسط، الاهلي العراقي) (0.88، 0.76، 0.91، 0.98، 0.88) على التوالي، بالإضافة الى ارتفاع معامل التفسير (R^2) في جميع المصارف مما يؤشر ان معظم التغيرات في جودة الارباح لهذه المصارف تعود اسبابها الى معدل العائد على الاستثمار فيما يعود التأثير الاقل الى متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج.

ومن تحليل العلاقة بين جودة الارباح وهامش الربح ظهر ان العلاقة بين المتغيرين طردية وقوية ومعنوية في جميع المصارف ماعدا العلاقة في مصرف الاستثمار العراقي فقد اشار التحليل انها طردية ولكنها ضعيفة وبلغ معاملها (0.44)، فيما يلاحظ انخفاض معامل التفسير (R^2) في اغلب المصارف مما يشير الى ان اغلب التغيرات في جودة الارباح لا تعود اسبابها الى التغير في هامش الربح وبلغ معامل التفسير في المصارف عينة البحث (0.42، 0.19، 0.55، 0.53، 0.49) على التوالي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

• اولاً : الاستنتاجات

- وجود زيادة جوهرية في حجم الاستحقاقات الاختيارية وانخفاض جوهري في الاستحقاقات الكلية في العينة، وهو ما يوضح وجود انخفاض عام في جودة الأرباح خلال فترة البحث للمصارف العينة وذلك بدليل القيمة السالبة للمستحقات غير العادية في جميع المصارف.
- ارتفاع المستحقات الكلية لجميع المصارف بسبب ارتفاع صافي الدخل التشغيلي عن التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية. وان الربط بين المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل والمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية يوفر وسيلة تدقيق انتقادية إضافية - بجانب أساليب ووسائل المراجعة الأخرى - تبين المجالات والنقاط التي تحتاج للتقصي والتحليل للتحقق من انتظام الحسابات.
- من خلال تحليل المستحقات العادية ظهر ان بعض المصارف عينة البحث حققت قيمة سالبة للفرق بين (ايراد النشاط الجاري والائتمان قصير الاجل)، وهذا يشير الى ضعف قدرة هذه المصارف في الاجل القصير من الايفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل (من ناحية السيولة) مما قد يعرضها الى مخاطرة النكول، وعلى عكس ذلك بالنسبة للمصارف التي حققت قيمة موجبة للفرق بين (ايراد النشاط الجاري والائتمان قصير الاجل).
- ان ارتفاع مؤشر هامش الربح من بين المؤشرات المالية الاخرى، يؤشر قدرة المصارف على زيادة نشاطها من حيث الربح وحسن ادارة وتوظيف مواردها المالية خلال مدة البحث.
- اشارت نتائج الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية لجودة الارباح بانها غير مستقلة اذ ظهر وجود ارتباط بين قيم السلسلة اي انها غير عشوائية.

6. اشارت نتائج اختبار التكرارات اللامعلمي لجودة الأرباح بأنه يدعم نتائج اختبار الارتباط الذاتي، وذلك في وجود علاقة ارتباط بين سلسلة المستحقات غير العادية خلال مدة البحث.

• ثانياً: التوصيات

في ضوء ما توصل اليه البحث من استنتاجات يوصي بالاتي:

1. نوصي ادارة المصارف عينة البحث بتنشيط استثمار مواردها بالأجل القصير، بما يعظم ايراد النشاط الجاري ويعزز قدرة المصرف السائلة في الاجل القصير بما يجنبها مخاطر عدم القدرة على الايفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل .
2. تطوير واعتماد نموذج لقياس جودة الأرباح في سوق العراق للأوراق المالية يكون مؤشراً للمستثمرين والمتعاملين حول مدى جودة أرباح الشركات المدرجة في السوق، مما يساهم في ترشيد قراراتهم.
3. حث الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على اعداد كشف التدفق النقدي بطريقة مناسبة تظهر التدفقات النقدية (التشغيلية والتمويلية والاستثمارية) بشكل دقيق لتمكين الباحثين الاستفادة منها للوصول الى نتائج علمية دقيقة.
4. حث المصارف على تنشيط نشاطها الائتماني في الاجل القصير لزيادة قدرتها على الايفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل وتجنبها لمخاطر النكول .

المصادر

- [1] السيد أحمد، عبد الناصر شحدة، "الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة في قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008 م.
- [2] حمدان، علاء محمد موسى، "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين العدد الأول، يناير 2012 .
- [3] السهلي، محمد بن سلطان، "ادارة الربح في الشركات السعودية"، دورية الادارة العامة، الرياض، معهد الادارة العامة، العدد الثالث، 2006.
- [4] شتيوي، ايمن احمد، "دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات ادارة الارباح بالشركات المصرية"، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2011.
- [5] الشريف، إقبال عدنان، "جودة الأرباح و علاقتها بالحاكمة المؤسسية : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2008.
- [6] المتولى، ابراهيم محمد، جودة، الارباح المحاسبية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2012.
- [7] المعيني، سعد سلمان عواد، "قياس جودة الأرباح في المصارف التجارية: دراسة تحليلية لعينة من حسابات المصارف التجارية العراقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 64، 2011.
- [8] المليجي، إبراهيم السيد، "دراسة واختبار مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي في قياس أداء الشركات المساهمة المصرية"، مجلة كلية التجارة، جامعة الاسكندرية. 2010.
- [9] Aboody, David, Hughes, John, & Liu, Jing, "Earnings Quality, Insider Trading, and Cost of Capital", Journal of Accounting Research, Vol. 43 No. 5, 2005.
- [10] Dechow Patricia M & Schrand Catherine, Earnings Quality, Now Publisher Inc., 2007.
- [11] Dechow, P. M., W. Ge and C. M. Schrand, "Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences", Journal of Accounting and Economics, 50(2-3) (2010).
- [12] International Federation of Accountants.(2006), Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncement.
- [13] Mehra, Madhav, Sarbans Oxley, "Ushering An Extra ordinary Age of transparency, corporate Governance", International Journal for Enhancing Board performance, vol. 5, NO.2, 2005.



AL- Rafidain
University College

PISSN: (1681-6870); EISSN: (2790-2293)

**Journal of AL-Rafidain
University College for Sciences**

Available online at: <https://www.jrucs.iq>

JRUCS

Journal of AL-Rafidain
University College for
Sciences

Measuring and Analyzing the Quality of Profits and their Role in Financial Performance - An Applied Study in A Sample of Iraqi Banks

Dr. Shatha A. Jebur

dr.shatha2017@mtu.edu.iq

Technical College Of Management , Middle Technical University, Baghdad, Iraq

Article Information

Article History:

Received:

Accepted:

Available Online: December, 31, 2023

Keywords:

Quality of profits, optional receivables, extraordinary receivables, total receivables, financial performance.

Correspondence:

Dr. Shatha A. Jebur

dr.shatha2017@mtu.edu.iq

<https://doi.org/10.55562/jrucs.v54i1.604>

Abstract

The goal of the current study is to examine the relationship between financial performance indicators and earnings quality for a sample of five commercial banks that are listed on the Iraq Stock Exchange for the period 2001-2005. The extraordinary form of abnormal accruals, also known as discretionary accruals as a measure of the quality of earnings, is a modern scale that was developed by Dechow in 1995. The financial performance indicators have been used as profit ability ratios (the rate of return on equity ROE, the rate of return on investment ROI, and profit margin) as measures of financial performance, the research to a number of conclusions was the most important, there has been a general decline in the quality of earnings during the search for all sample banks. And the relationship between the quality of earnings and the rate of return on equity was a strong inverse, with a direct correlation with the rate of return on investment and profit margin, as well as a direct correlation with the rate of return on investment and profit margin.